

Distr.: General  
2 November 2020  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة السابعة والثلاثون  
18-29 كانون الثاني/يناير 2021

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق  
الإنسان 21/16\*

مياغمار

\* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس في محتواها ما يعبر عن رأي أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-14562(A)



\* 2 0 1 4 5 6 2 \*

## المحتويات

## الصفحة

3	.....	مقدمة	- أولاً
3	.....	المنهجية وعملية التشاور	- ثانياً
3	.....	تنفيذ التوصيات	- ثالثاً
3	.....	عملية الانضمام إلى المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان	ألف -
4	.....	المسائل المتعلقة بلجنة حقوق الإنسان	باء -
4	.....	التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	جيم -
5	.....	عملية الإصلاح - سيادة القانون وإرساء الديمقراطية وإصلاح حقوق الإنسان	دال -
7	.....	التعهد بالتنمية الاقتصادية	هاء -
8	.....	تنفيذ التوصيات المتعلقة بالحوكمة الرشيدة وقضايا الأراضي	واو -
9	.....	تنفيذ التوصيات المتعلقة بحماية الفئات الضعيفة	زاي -
11	.....	تنفيذ التوصيات المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين وعدم التمييز	حاء -
13	.....	الصحة والتعليم	طاء -
16	.....	تدابير الصداقة بين الأديان، وخطاب الكراهية، وحرية التعبير والتجمع السلمي	ياء -
18	.....	المواطنة، والمشردون داخلياً، والاتجار بالبشر	كاف -
20	.....	وقف إطلاق النار والمصالحة الوطنية	لام -
22	.....	أنشطة أخرى	- رابعاً
22	.....	الاستنتاجات	- خامساً

## أولاً - مقدمة

- 1- استُعرضت حالة حقوق الإنسان في ميانمار خلال الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل في الفترة من 2 إلى 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2015. وخلال الاستعراض، قُبلت 166 توصية من أصل 281 توصية قُدمت إلى ميانمار. ويبرز هذا التقرير تطور حالة حقوق الإنسان في ميانمار في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2015 إلى آذار/مارس 2020 ويشمل تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل وتحديات حماية حقوق الإنسان.
- 2- فبعد فوز الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في الانتخابات العامة لعام 2015 وتشكيل الحكومة الجديدة، حدث الكثير من التطورات السياسية. ويسلط هذا التقرير الضوء على الإجراءات الإيجابية التي اتخذها البلد، ليس فقط فيما يتعلق بالتوصيات المقبولة بل أيضاً فيما يتعلق بالتوصيات التي تلقاها خلال الجولة الثانية من الاستعراض، ويبرز الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الحالي للبلد.

## ثانياً - المنهجية وعملية التشاور

- 3- جُمع هذا التقرير عملاً بالقرار A/HRC/RES/16/21 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، المؤرخ 12 نيسان/أبريل 2011.
- 4- ولتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، شُكلت اللجنة الوطنية التي يقودها نائب الرئيس يو ميينت سوي. ووفقاً لاقتراحات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار، قررت اللجنة المنشأة على المستوى الوطني تكليف 12 لجنة عاملة حسب القطاعات بتنفيذ التوصيات. وبمشورة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار وبرعاية مكتب المدعي العام للاتحاد وبمساعدة تقنية من حكومة الدانفرك، عُقدت حلقات عمل بشأن التنفيذ لزيادة المعرفة بالاستعراض الدوري الشامل وتنفيذه. وشُكلت أيضاً لجنة كتابة التقارير، التي تضم ممثلين رفيعي المستوى من الإدارات المعنية، وعُيّن المدعي العام للاتحاد رئيساً لها. ونظمت لجنة كتابة التقارير اجتماعاً، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، لالتماس تعليقات من منظمات المجتمع المدني.

## ثالثاً - تنفيذ التوصيات

### ألف - عملية الانضمام إلى المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

- التوصيات 1-143، 2-143، 3-143، 4-143، 5-143، 6-143، 7-143، 8-143، 9-143، 10-143، 11-143، 12-143، 13-143، 14-143، 1-144، 2-144، 3-144، 4-144، 5-144، 6-144، 7-144، 8-144، 9-144، 10-144، 11-144، 12-144، 13-144، 14-144، 15-144، 16-144، 17-144، 18-144، 19-144، 20-144، 21-144، 22-144، 23-144، 24-144، 25-144، 26-144، 27-144
- 5- صدقت ميانمار على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2017، وصدقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة في مناسبة المعاهدات التي نظمتها الأمم المتحدة يوم 27 أيلول/سبتمبر 2019؛ وتقوم ميانمار بالاستعدادات اللازمة للتوقيع على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

## باء- المسائل المتعلقة بلجنة حقوق الإنسان

التوصيات 42-143، 43-143، 44-143، 45-143، 46-143، 47-143، 48-143

6- أنشئت لجنة حقوق الإنسان في ميانمار بموجب قانون لجنة حقوق الإنسان في ميانمار ووفقاً لمبادئ باريس.

## جيم- التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

التوصيات 49-143 و 50-143 و 51-143 و 52-143

7- فيما يتعلق بالتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، عُقدت حلقة عمل بشأن النظام الوطني لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الفترة 19-20 آب/أغسطس 2019 بمشاركة نشطة من أصحاب المصلحة المعنيين. ويسرت ميانمار ما مجموعه عشر زيارات للسيدة كريستين شرانير بورغنر، المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار. وفتح مكتب المبعوثة الخاصة في ناي بي تاو في 17 كانون الأول/ديسمبر 2018 بموافقة حكومة ميانمار.

8- وتتعاون ميانمار أيضاً مع السيدة برامبلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وفي 7 كانون الأول/ديسمبر 2018، وقعت ميانمار على البيان المشترك مع الأمم المتحدة لمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في البلد والتصدي له بشكل أفضل. ولتنفيذ هذا البيان المشترك، أنشئت اللجنة الوطنية لمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له في 26 آذار/مارس 2019، وتعكف هذه اللجنة الوطنية على صياغة خطة العمل بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة.

9- وبالإضافة إلى ذلك، وصل التعاون بين ميانمار ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، بقيادة السيدة فيرجينيا غامبا، إلى مستوى غير مسبوق. وأنجزت عدة أنشطة لبناء القدرات، بما في ذلك تنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية للمدربين بالتعاون مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، في أواخر عامي 2018 و 2019. وحضر هذه الأنشطة جميع كبار الموظفين المعنيين بالتنسيق المسؤولين عن هذه المسألة في جميع الأقاليم والولايات.

10- وفيما يتعلق بمنع القتل والتشويه والعنف الجنسي ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، اعتمدت في أوائل عام 2020 خطة العمل الوطنية لمنع القتل والتشويه والعنف الجنسي ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. ووفقاً لخطة العمل الوطنية هذه، تضطلع الوكالات الحكومية ذات الصلة بأنشطة توعوية في جميع أنحاء البلد. وقد طلبت الحكومة من فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة ومن اليونيسيف المساعدة في حملة التوعية الوطنية بشأن القانون الجديد لحقوق الطفل وفي تنفيذ خطة العمل الوطنية المذكورة.

11- ولتفادي إعادة إدراج تاتماداو (القوات المسلحة لميانمار) في مرفق تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، تتعاون وزارة الدفاع بشكل وثيق مع فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من أجل مواصلة التحسن فيما يخص مسألة الأطفال والنزاع المسلح.

## دال - عملية الإصلاح - سيادة القانون وإرساء الديمقراطية وإصلاح حقوق الإنسان

التوصيات 143-15، 143-18، 143-19، 143-20، 143-21، 143-22، 143-30، 143-64، 143-65،  
144-72، 144-73، 144-74، 144-75، 144-76، 144-77، 144-82

### سيادة القانون

12- لتحسين قدرة السلطة التنفيذية، ولمواكبة العصر، تقوم وزارات حكومة الاتحاد بمراجعة وتنقيح القوانين القائمة وسن قوانين جديدة، حسب الاقتضاء. وقد أنشئت أيضاً إدارات قانونية في بعض الوزارات.

13- وفي كل هلوتاو (جمعية برلمانية)، تكون عملية التشريع عملية شفافة تشمل رأي الجمهور وتعليقاته بشأن كل قانون خلال مرحلة الصياغة. ولاعتماد سياسات بشأن سيادة القانون، أنشئت لجنة الأمن والاستقرار وسيادة القانون بقيادة مستشار الدولة.

14- وقد أنشأت حكومة الاتحاد مراكز سيادة القانون وهيئة تنسيق قطاع العدالة المؤلفة من 17 عضواً بقيادة المدعي العام للاتحاد، بموجب الإخطار رقم 2017/14 المؤرخ 9 شباط/فبراير 2017. وأنشئت هيئات تنسيق فرعية لمراكز سيادة القانون وقطاع العدالة في جميع الأقاليم والولايات. ومنذ عام 2015، فُتحت أربعة مراكز لسيادة القانون وتسدي حالياً المشورة القانونية للجمهور. وعُقد بنجاح المؤتمر الوطني لتنسيق قطاع العدالة من أجل سيادة القانون في آذار/مارس 2018 واعتمدت الخطة الاستراتيجية الخمسية (2019-2023) ويجري الآن تنفيذها، بناء على نتائج المؤتمر، وتحت شعار "العدالة للشعب".

15- وسُن قانون المساعدة القانونية في عام 2016. ويجري تشكيل هيئات مختلفة للمساعدة القانونية على مستوى الاتحاد والأقاليم والولايات والمقاطعات والبلدات. ويسمح الإطار القانوني المحلي بعقوبة الإعدام ومع ذلك لم ينفذ أي حكم بالإعدام منذ عام 1988. وقد صدر ما مجموعه 20 عفواً خلال هذه الفترة وأطلق سراح 57 034 سجيناً وفقاً لأحكام الدستور وقانون الإجراءات الجنائية.

16- وأصدرت المحكمة العليا للاتحاد ومكتب المدعي العام للاتحاد مدونة لأخلاقيات الموظفين الهامين. ونفذ مكتب المدعي العام للاتحاد الخطة الاستراتيجية الخمسية (2015-2019) التي تحمل عنوان "المضي قدماً نحو سيادة القانون". ووفقاً لهذه الاستراتيجية، نُشر الدليل المتعلق بمعايير المحكمة العادلة لفائدة الموظفين القانونيين. ويعكف فريق البحث القانوني، الذي يضم موظفين قانونيين، على البحث في صكوك حقوق الإنسان الأساسية من أجل تعزيز حقوق الإنسان.

17- وأنشأ مكتب المدعي العام للاتحاد بنجاح نظام المعلومات القانونية في ميانمار (www.mlis.gov.mm) في 24 أيار/مايو 2018 لتمكين المستثمرين من القطاع العام والمستثمرين الأجانب من الوصول بسهولة إلى المعلومات القانونية. وتنفذ المحكمة العليا للاتحاد حالياً خطة العمل الاستراتيجية الخمسية للسلطة القضائية (2018-2022) وموضوعها هو "نحو تحسين العدالة للجميع"، وذلك بغية تسهيل وزيادة إمكانية وصول الجمهور إلى خدمات المحاكم، وتعزيز استقلال القضاء.

18- ووفقاً لقانون حماية الموظفين القضائيين وقانون مجلس نقابة المحامين، تُكفل للقضاة والمحامين ضمانات ضد التدخلات في أداء واجباتهم المهنية.

19- وفي إطار عملية إصلاح مجلس نقابة المحامين، صدر القانون المعدل لقانون مجلس نقابة المحامين في 10 حزيران/يونيه 2019 وفقاً للوضع الحالي. وفي 2 آب/أغسطس 2020، أُجريت انتخابات مجلس نقابة المحامين في جميع أنحاء البلد وانتُخب 11 عضواً في مجلس نقابة المحامين. وسُجلت رابطة

- المحامين المستقلين في ميانمار رسمياً في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2016. ويتمتع المهنيون القانونيون بحرية الانضمام إلى أي رابطة مهنية وفقاً للمادة 354(ج) من دستور الاتحاد.
- 20- وتعيد وزارة الداخلية هيكله قوات شرطة ميانمار لكي تخدم الصالح العام بمزيد من الفعالية، وتصبح قوة أمنية ذات مصداقية ومهارات وكفاءة يثق بها الشعب ويعتمد عليها.
- 21- ولتحسين القدرات وتعزيز التعاون الدولي، أبرمت وزارة الداخلية اتفاقات وتعاونت مع المنظمات الدولية والإقليمية.
- 22- وتركز قوات شرطة ميانمار، في إطار مشروعها الخمسي، على مجالات مثل الإطار القانوني والإجراءات القانونية، والخفارة المجتمعية، وإدارة الحشود، وعدم التمييز.
- 23- وفي 15 أيار/مايو 2019، أطلقت الاستراتيجية الوطنية لمنع الجريمة (2018-2020).

### التعهد بتطوير الديمقراطية

- 24- فازت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بالانتخابات العامة لعام 2015، ومنذ توليها المسؤولية الحكومية وهي تعمل على المضي قدماً في الإصلاحات الديمقراطية.
- 25- وفي القطاع التشريعي، شكّلت اللجنة المشتركة لتعديل دستور عام 2008 في 19 شباط/فبراير 2019.
- 26- وفي القطاع التنفيذي، وفي إطار الإصلاح الإداري، نُقلت هيئة الإدارة العامة التابعة لوزارة الداخلية إلى مكتب حكومة الاتحاد في 28 كانون الأول/ديسمبر 2018، مما سيجعل هذه الهيئة أكثر استجابة لاحتياجات الجمهور، وأقوى من الناحية المعنوية، وخالية من المصلحة الذاتية والفساد، وقادرة على أداء واجباتهم بفعالية وفقاً للقوانين والقواعد والإجراءات.
- 27- وفي قطاع العدالة، نُفذ البرنامج الوطني لإدارة القضايا في جميع محاكم الاتحاد، ووضعت نظام للوساطة بقيادة المحاكم.

### حماية وتعزيز حقوق الإنسان

- 28- بما أن وصف حماية وتعزيز حقوق الإنسان قد ورد في الفروع ذات الصلة من التقرير، ستكون المناقشة في هذا الفرع ذات طابع عام. وهناك قصص تثقيفية وبرامج حوارية وأبناء ومقالات متعلقة بحقوق الإنسان تنشرها وتبثها وزارة الإعلام عبر الإذاعة والتلفزيون والصحف اليومية.
- 29- ويجري تطوير الآلية الوطنية لحقوق الإنسان من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان وتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.
- 30- وتصدر شهادات تسجيل المواليد (شهادات الميلاد) لضمان حقوق الإنسان الأساسية للأطفال حديثي الولادة. وقد اعتمدت استراتيجية وطنية للتعليم لضمان حصول كل طفل في سن المدرسة على تعليم جيد وضمان توفير فرص التعليم دون تمييز.
- 31- وبالإضافة إلى ذلك، تعد وزارة التعليم دورات دراسية أساسية بشأن حقوق الإنسان من أجل مستويات المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية في إطار مناهج التعليم الأساسي ومناهج كلية التربية. وتدرّس أقسام القانون في الجامعات حقوق الإنسان كمادة. ويدرس قسم القانون بجامعة يانغون حقوق الإنسان للحصول أيضاً على دبلوم في هذا المجال.

- 32- وتنفيذاً لمبدأ حصول الجميع على التعليم، بما يشمل الفئات الضعيفة، شكّلت اللجنة الفرعية لتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة في 3 كانون الأول/ديسمبر 2019 بغية تعزيز فرص التعلم في قطاع التعليم والتدريب المهني لفائدة الأطفال والمراهقين والبالغين ذوي الإعاقة. وتضم هذه اللجنة الفرعية ممثلي الوزارات ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والعديد من جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 33- وفي 21 أيلول/سبتمبر 2018، وقّعت مذكرة تفاهم لتنفيذ البرنامج القطري للعمل اللائق في ميانمار (2018-2021) بين ممثلي الأطراف الثلاثة (الحكومة وأصحاب العمل والعمال) ومنظمة العمل الدولية.
- 34- ويُراجع حالياً القانون المتعلق بالعمالة في الخارج لعام 1999 بغية تعديله بما يتماشى مع الوضع الحالي، وذلك بالتعاون مع الوزارات ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات الدولية والخبراء القانونيين. وتدير وزارة العمل والهجرة والسكان منذ عام 2017 مراكز توفر للعمال المهاجرين في يانغون وماندالاي دورات توجيهية قبل مغادرتهم للبلد، كما توفر هذه الوزارة دورات تدريبية توعوية تتعلق بالبلدان ذات الصلة.
- 35- وعينت ميانمار ملحقين عماليين في سفارات ميانمار، حسب الاقتضاء، لحماية حقوق عمال ميانمار المهاجرين، وكذلك لتسوية منازعات العمال وتقديم معلومات محدثة إلى الوزارة.

## هاء- التعهد بالتنمية الاقتصادية

- التوصيات 143-31، 143-32، 143-33، 143-34، 143-35، 143-36، 143-37، 143-38، 143-39، 143-40، 143-41، 143-104**
- 36- لتعزيز التنمية الاقتصادية في ميانمار، أطلقت الحكومة في البداية سياسة اقتصادية ذات 12 نقطة في تموز/يوليه 2016 مدعومة بسياسة استثمارية ذات 7 نقاط أطلقت في تشرين الثاني/نوفمبر 2017. وبعد اعتماد هاتين السياستين التكميليتين، وضعت حكومة ميانمار خطة التنمية المستدامة في ميانمار 2018-2030، وهي خطة متوسطة إلى طويلة الأمد أكثر شمولاً تتكون من 5 أهداف و28 استراتيجية و251 خطة عمل. وترمي هذه الأهداف وخطط العمل إلى الحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي مع إطلاق العنان للنمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص، وتسهيل التنمية الاجتماعية التي تركز على الإنسان، وتعزيز حماية البيئة. وتهدف خطة التنمية المستدامة في ميانمار، التي تتماشى تماماً مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، إلى تسهيل انتقال ميانمار من نظام التخطيط القطاعي التقليدي إلى نظام تخطيط استراتيجي أكثر حداثة يمكن من استخدام الإنفاق العام بشكل فعال سعياً إلى تحقيق الأهداف وخطط العمل الاستراتيجية المبنية في خطة التنمية المستدامة في ميانمار. ويسعى قانون الاستثمار وقانون الشركات الجديدان الصادران في عامي 2016 و2017 على التوالي إلى خلق بيئة مواتية لجذب استثمارات أجنبية ومحلية مسؤولة من أجل تحقيق الأهداف نفسها. ولزيادة تسهيل ممارسة الأعمال التجارية، أُطلق أيضاً نظام لتسجيل الشركات في ميانمار عبر الإنترنت (<https://www.myco.dica.gov.mm>) في آب/أغسطس 2018. وعلاوة على ذلك، سُن قانون التحكيم في عام 2016 الذي يستند إلى حد كبير إلى نموذج لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لعام 2006، ويتماشى تماماً مع القواعد القانونية التي تحكم تسوية المنازعات التجارية الدولية.
- 37- وأطلق مصرف مشاريع ميانمار ([www.projectbank.gov.mm](http://www.projectbank.gov.mm))، الذي أُنجز وفقاً للتوجيه الرئاسي 2018/2 (تشرين الثاني/نوفمبر 2018)، في شكل مصرف بيانات إلكتروني للمشاريع

الاستراتيجية المحددة وفقاً لعملية فرز صارمة، ويتاح مصرف البيانات هذا للجمهور ويحدّث بشكل روتيني، والهدف منه هو تشجيع المزيد من الشفافية وترسيخ استخدام ممارسات مفتوحة وتنافسية فيما يخص مشتريات القطاع العام. وأنشئ أيضاً مركز للشراكة بين القطاعين العام والخاص داخل وزارة التخطيط والمالية والصناعة في شباط/فبراير 2020 للمساعدة في إنشاء مسارات أكثر وضوحاً وشفافية للمستثمرين المهتمين بتمويل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ميانمار.

38- وقد سنّ العديد من القوانين التي تشدّد الحاجة إليها للمساهمة في إطار تنظيمي أكثر سلامة وفي مناخ استثماري موات، ومنها قانون التصاميم الصناعية (2019)، وقانون العلامات التجارية (2019)، وقانون البراءات (2019)، وقانون حقوق المؤلف (2019)، وقانون إدارة الإيرادات (2019)، وقانون حماية المستهلك (2019)، وقانون الأحجار الكريمة في ميانمار (2019)، وقانون العلم والتكنولوجيا والابتكار (2018)، وقانون الاستئناف بشأن الإيرادات (2018)، وقانون الغابات (2018)، وقانون السياحة في ميانمار (2018)، وقانون تسجيل صكوك الملكية (2018)، وقانون النفط والمنتجات البترولية (2017)، وقانون الآبار البترولية المحفورة يدوياً (2017)، وقانون النقل المائي الداخلي (2017)، وقانون حماية الأصناف النباتية الجديدة (2016)، وقانون المؤسسات المالية (2016)، وقانون دفع الأجور (2016)، وقانون المحلات التجارية والمنشآت (2016)، وقانون الضرائب للاتحاد (2016)، وقانون الضرائب على سلع محددة (2016)، وقانون النقل بالسكك الحديدية (2016)، وقانون عمليات النقل البري (2016)، وقانون الملكية المشتركة (2016).

39- وبغية تحقيق التنمية المنصفة لجميع الولايات والأقاليم داخل ميانمار، حددت حكومة ميانمار كل منها على أنها إما متطورة أو متطورة بشكل معتدل أو متطورة بشكل كاف، وقدمت للمستثمرين مجموعة من حوافز الاستثمار وفقاً لذلك. وما زالت جهود الشمول المالي تركز بشكل أساسي على العاملين في الزراعة والأسر ذات الدخل المنخفض وعلى الخدمات الخاصة بالمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة.

40- ويجري تعزيز الربط البري، وتوسيع شبكات الطرق الريفية، وتشجيع السياحة المجتمعية بغية الحد من الفقر وزيادة الإنتاجية الريفية. ونتيجة ذلك، انخفض معدل الفقر إلى النصف، حيث انخفض من 48 في المائة في عام 2005 إلى 24,8 في المائة في عام 2017، وفقاً لاستقصاء الأحوال المعيشية في ميانمار (2017).

## واو- تنفيذ التوصيات المتعلقة بالحكومة الرشيدة وقضايا الأراضي

التوصيات 143-80، 143-81، 143-82، 143-83، 143-84، 143-85، 143-86، 143-87، 143-123،  
124-143

41- يوجد القانون التأديبي لأفراد الشرطة وقانون العقوبات اللذان يحظران تعذيب المحتجزين والمشتبه فيهم. ويجري التحقيق مع أي فرد من أفراد الشرطة يُدعى أنه مارس التعذيب على محتجزين وتُتخذ الإجراءات المناسبة ضده عند ثبوت إدانته. وقد اتُخذت إجراءات بموجب القانون التأديبي لأفراد الشرطة ضد ضباط في الشرطة بلغ عددهم 16 في عام 2017 و 22 في عام 2018 و 13 في عام 2019. وعلاوة على ذلك، حوكم 7 ضباط في الشرطة في عام 2017 و 4 في عام 2018 بموجب قانون العقوبات. ومحاربة الفساد في جهاز الشرطة، اتُخذت إجراءات ضد 47 ضابطاً و 41 موظفاً من رتب أخرى في عام 2017، وضد 39 ضابطاً و 36 موظفاً من رتب أخرى في عام 2018، وضد 36 ضابطاً و 35 موظفاً من رتب أخرى في عام 2019. واتُخذت أيضاً إجراءات ضد 99 موظفاً في عام 2017 و 133 موظفاً



في عام 2018 و119 موظفاً في عام 2019 بسبب عدم امتثالهم للإجراءات القانونية. وتُراجع حالياً قوانين ولوائح وإجراءات قوات شرطة ميانمار بغية تعديلها.

42- وبما أن الفساد يشكل عقبة كبيرة أمام سيادة القانون، فقد انضمت ميانمار إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ونُظمت حملات توعوية بشأن مسألة مكافحة الفساد في المدارس من المرحلة الابتدائية إلى الجامعة. وشُكِّلت وحدات لمكافحة الفساد في 22 وزارة/مؤسسة. وبموجب قانون مكافحة الفساد لعام 2013، جرت محاكمات بشأن 179 قضية في الفترة من عام 2016 إلى عام 2019. ومن بين الأشخاص الذين حوكموا رئيس وزراء إحدى الولايات ونائب وزير. وبين عامي 2016 و2019، أُعيدت 8,9 بلايين كيات إلى ميزانية الدولة وصودرت 3,2 بلايين كيات و4 ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة.

43- وافتتحت خدمة الشبكات الواحد في 316 بلدة، مما أتاح خدمات سريعة للجمهور. وأنشئت أيضاً أفرقة لتقديم الخدمات المتنقلة. وتُعد لجنة صياغة قانون الخدمة العامة طريقة تشغيل موحدة من أجل صياغة قانون الخدمة العامة.

44- ووفقاً لقانون إدارة الأراضي والقواعد والإجراءات المتعلقة بإدارة الأراضي، تصدر السلطة المختصة منحاً، وتراخيص، وشهادات حيازة الأراضي، وتصاريح استخدام الأراضي فيما يخص الأراضي الزراعية والأراضي الشاغرة والبور والبكر والأراضي التي تتصرف فيها الحكومة. ويوجد أيضاً نظام تسجيل الأراضي. وأنشئت اللجنة المركزية للتدقيق في قضايا الأراضي الزراعية المصادرة والأراضي الأخرى، برئاسة النائب الثاني للرئيس. وتحت إشراف هذه اللجنة توجد لجان فرعية في ناي بي تاو وفي الأقاليم والولايات والمقاطعات والبلدات. وتقوم اللجنة بفحص وتسوية قضايا الأراضي الخاصة بالمزارعين الذين صودرت أراضيهم بعد عام 1988.

45- وقد أنشأ المجلس الوطني لاستخدام الأراضي اللجنة العاملة المعنية بصياغة القانون الوطني للأراضي ومواءمة القوانين المتعلقة بإدارة الأراضي، والفريق العامل المعني بدعم صياغة القانون الوطني للأراضي.

## زاي- تنفيذ التوصيات المتعلقة بحماية الفئات الضعيفة

التوصيات 143-25، 143-26، 143-53، 143-54، 143-55، 143-56، 143-57، 143-58، 143-59، 143-102، 143-103، 143-72، 143-73، 143-76، 143-77

46- في 27 أيلول/سبتمبر 2019، أصبحت ميانمار طرفاً في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وفي 8 حزيران/يونيه 2020، صدقت ميانمار على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام من أجل منع عمل الأطفال، وضمان حقوق وسلامة الأطفال في ميانمار.

47- واعتمد برنامج ميانمار للقضاء على عمل الأطفال (2019-2033). وفي 5 شباط/فبراير 2018، شُكلت لجنة على المستوى الوطني، برئاسة النائب الأول للرئيس، لتنفيذ خطة العمل الوطنية للقضاء على عمل الأطفال. وشُكلت أيضاً لجان معنية بالقضاء على عمل الأطفال على المستوى الوطني وعلى مستوى الأقاليم والولايات.

48- ومن أجل خدمة مصالح الطفل الفضلى، سُن قانون حقوق الطفل الجديد في تموز/يوليه 2019 بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها. وأنشئت محاكم الأطفال في يانغون وماندالاي.

وفي أماكن أخرى، يُمنح قضاة البلديات سلطة الفصل في قضايا الأطفال. وسُن القانون المعدّل لقانون الرعاية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة في 6 حزيران/يونيه 2018. وأطلقت الخطة الاستراتيجية الوطنية للتدخل في مرحلة الطفولة المبكرة (2017-2021) في 7 نيسان/أبريل 2017.

49- وأُنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الطفل ولجان فرعية لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها. وتستخدم إدارة الرعاية الاجتماعية نظام إدارة الحالات كنظام مجتمعي لحماية الطفل منذ عام 2015. وعلى مستوى البلديات، دُرِب ونُشر 259 مديراً من مديري القضايا. وسُوِّسَ نطاق النظام ليشمل حماية النساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

50- ووُضعت خطة العمل المتعلقة بمنع اغتصاب الأطفال والاستجابة بسرعة وفعالية.

51- وتقدم جمعية الوقاية والرعاية والحماية للأطفال المتخلى عنهم التدريب للمدرّبين بشأن الحد من عدد الأطفال المتخلى عنهم وحمايتهم. ونُظمت أنشطة توعوية بشأن الصحة الإنجابية في الأقاليم والولايات بقيادة اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة في ميانمار بغية القضاء على ظاهرة التخلي عن الأطفال وعلى العنف ضد المرأة، وتجنب حالات الحمل غير المرغوب فيه. ويقدم اتحاد شؤون المرأة في ميانمار ورابطة رعاية الأم والطفل في ميانمار، وهما عضوان في اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة في ميانمار، المساعدة اللازمة للنهوض بالمرأة وحماية حياة المرأة في الأقاليم والولايات والمقاطعات والبلديات والدوائر والقرى.

52- وتعاون تاماداو ميانمار مع فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة من أجل منع تجنيد القصر بشكل فعال. ونتيجة ذلك، سُطبت تاماداو ميانمار من مرفق تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي قُدِّم في 9 حزيران/يونيه 2020.

53- وعلاوة على ذلك، ينص قانون حقوق الطفل على أن أي شخص يقوم بتجنيد أو تعبئة أو استخدام أشخاص دون سن الثامنة عشرة في خدمات الدفاع، لأنه لم يتحقق من سنهم بطريقة منهجية، يجوز أن يعاقب بالسجن لمدة قد تصل إلى سنتين، ويعاقب أيضاً بغرامة مالية. وإذا ارتكبت هذه الجريمة عمداً، يجوز أن يعاقب الجاني بالسجن لمدة قد تصل إلى خمس سنوات. ويجوز أن يعاقب أي شخص يجند شخصاً دون سن الثامنة عشرة في جماعات مسلحة أخرى غير خدمات الدفاع بالسجن لمدة قد تصل إلى خمس سنوات. ويجوز أيضاً أن يعاقب أي شخص يستخدم شخصاً دون سن الثامنة عشرة في المعارك بالسجن لمدة قد تصل إلى عشر سنوات.

54- وفي عام 2019، شُكلت اللجنة العاملة المعنية بمنع الانتهاكات الجسيمة الستة بحق الأطفال في النزاعات المسلحة، وقد أقرت هذه اللجنة بالفعل خطة العمل الوطنية لمنع القتل والتشويه والعنف الجنسي ضد الأطفال في النزاعات المسلحة.

55- وقدمت ميانمار التقرير الجامع للتقريين الدوريين الرابع والخامس في عام 2015 إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وقدمت أيضاً التقرير الاستثنائي في 1 شباط/فبراير 2019.

56- وفي 7 كانون الأول/ديسمبر 2018، وقعت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع والممثل الدائم لجمهورية اتحاد ميانمار على إعلان الالتزام بإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع. وبعد ذلك، أنشئت اللجنة الوطنية لمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له.

57- ولحماية النساء دون سن الثانية عشرة، عُدِّلت المادة 376 من قانون العقوبات في عام 2019، ولا سيما الفقرة (3) منها التي تنص الآن على أن "كل من يرتكب جريمة اغتصاب بحق امرأة دون سن الثانية عشرة يعاقب بالسجن المؤبد أو السجن لمدة عشرين سنة". ولحماية النساء والفتيات الصغيرات

المتأثرات بالعنف أو المعرضات له، أنشأت وزارة الرعاية الاجتماعية مراكز متعددة الخدمات لدعم المرأة في يانغون، وماندالاي، ولاشيو، ومولاميين.

58- وقد صيغ مشروع قانون حماية ووقاية المرأة من العنف بالتعاون مع الإدارات الحكومية والوكالات والمنظمات النسائية المعنية التي شاركت بنشاط في قضايا حقوق المرأة لتعزيز حماية النساء والفتيات الضحايا ولتمكينهن من التمتع بحقوقهن. وقدمت وزارة الرعاية الاجتماعية دورات تدريبية بشأن سبل كسب العيش للنساء في مخيمات المشردين داخلياً ووفرت أماكن مناسبة للأطفال والدعم النفسي والاجتماعي للفتيات الضعيفة. وافتتحت إدارة الرعاية الاجتماعية خطاً للمساعدة على مدار 24 ساعة (خدمة هاتفية)، بدءاً من 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 من أجل تلقي الاستفسارات المباشرة وطلبات المساعدة.

## حاء- تنفيذ التوصيات المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين وعدم التمييز

التوصيات 143-23، 143-24، 143-60، 143-61، 143-62، 143-63، 143-66، 143-67، 143-68،  
143-69، 143-70، 143-71، 143-78، 143-79، 143-118

59- ينص دستور جمهورية اتحاد ميانمار، في المادة 21(أ) والمواد 347 و350 و368 منه، على تعزيز المساواة بين الجنسين. وهناك أربعة أفرقة عاملة تقنية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة (2013-2022). ووفقاً للفقرة 23 من اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، تهدف الحكومة إلى تحقيق مشاركة نسائية بنسبة 30 في المائة في عملية السلام، وقد تحققت هذه المشاركة بنسبة 22 في المائة في مؤتمر الاتحاد الثالث للسلام. وتنفذ وزارة التنمية الريفية مشروع التنمية القائمة على المجتمعات المحلية ومشروع تحسين سبل كسب العيش والدخل في الريف. وفي سياق هذين المشروعين، تشارك النساء بنسبة 50 في المائة في لجان الدعم على مستوى القرى لضمان الحق في المشاركة والقيادة وصنع القرار على قدم المساواة وضمان الأجر المتساوي عن العمل المتساوي القيمة. وأدرجت مسألة المساواة بين الجنسين في المناهج المدرسية لرياض الأطفال والمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية، وستدرج في المناهج الدراسية للكليات أيضاً.

60- وعقدت هيئة الإدارة العامة حلقات عمل بشأن بناء قدرات المديرات على مستوى الدوائر والقرى خلال السنة المالية 2018-2019، بمشاركة 104 مديرات. وكانت هناك 42 مديرة في عام 2015 وارتفع هذا إلى 109 مديرات في عام 2019.

61- وتسمح تاتماداو ميانمار للمرأة بالانضمام إلى الخدمة العسكرية. ومنذ عام 2012، تمكنت نساء من الانضمام طواعية إلى تاتماداو من خلال حضور دورات تدريبية مثل دورة الطالبات المجنّدات، ودورة طالبات التمريض المجنّدات، ودورة طالبات الطب المجنّدات، ودورة الرقيبيات، والدورة النسائية الخاصة، وتتمتع هؤلاء النساء بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال.

62- وفيما يتعلق بالعنف الجنسي ضد النساء المدنيّات، ستُتخذ إجراءات ضد العسكريين الذين يرتكبون جرائم الاغتصاب تشمل السجن لمدة قد تصل إلى 20 سنة. وفي حالة القتل أثناء ارتكاب جريمة الاغتصاب، ستكون العقوبة الإعدام وفقاً لقانون وقواعد خدمات الدفاع. وعملاً بسياسة عدم التسامح المطلق، لا تسمح تاتماداو ميانمار لأي من أفرادها بالتصرف وهو في مأمن من العقاب. وتُتخذ إجراءات جادة بحق كل فرد ينتهك الحقوق المدنية. وفي الفترة بين عام 2016 شباط/فبراير 2020، عُوقب 3 ضباط و49 موظفاً من رتب أخرى، أي ما مجموعه 52 فرداً، لارتكابهم الجرائم المذكورة أعلاه.

63- ونشرت وزارة الصحة والرياضة مبادئ توجيهية بشأن معالجة خدمات الرعاية الصحية لحالات العنف القائم على نوع الجنس، ووزعتها على المستشفيات الحكومية ومراكز الرعاية الصحية إلى جانب تعليمات بشأن تنفيذها تنفيذاً صارماً. ومن أجل تقديم خدمات رعاية صحية جيدة، تؤسس وزارة الصحة والرياضة حالياً مركزين متعددي الخدمات لمواجهة الأزمات في مستشفى ناي بي تاو العام الذي يضم 1 000 سرير وفي مستشفى بيندايا العام، كمشروعين تجريبيين.

64- وتوفر وزارة الداخلية لجميع السجناء، دون تمييز، الرعاية الصحية والغذاء والتدريب على المهارات المهنية والتعليم الرسمي والأنشطة الترفيهية، فضلاً عن السماح لهم بممارسة التمارين البدنية والأنشطة الدينية. وتسمح الوزارة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار، وقضاة محاكم المقاطعات ومحاكم الأقاليم والولايات والمحكمة العليا للاتحاد، ولجنة الحقوق الأساسية للمواطنين في بيثو هلوتاو، ولجنة الحقوق الأساسية للمواطنين والديمقراطية وحقوق الإنسان في أميوتا هلوتاو، واللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة السجن ورصدها.

65- ووفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، صدر قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2015 وصدرت قواعده أيضاً في عام 2017. وشكلت اللجنة الوطنية واللجنة العاملة وفقاً للقانون المذكور. وتتولى اللجنة الوطنية تنفيذ الملاحظات الختامية البالغ عددها 22 ملاحظة المنبثقة عن اجتماع اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي عقد في عام 2019.

66- ويجري تنفيذ برنامج التحويلات النقدية للأمهات والأطفال في ولايات تشين، وراخين، وكاين، وكايا وفي إقليم نارغا ذي الإدارة الذاتية. ومن حق جميع النساء الحوامل والأطفال حتى سن عامين في تلك المناطق الحصول على 15 000 كيات شهرياً كإعانة.

67- ويُمنح معاش اجتماعي قدره 10 000 كيات شهرياً للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 85 سنة وفقاً لقانون كبار السن لعام 2016. وتقدم وزارة الرعاية الاجتماعية خدمات للأشخاص ذوي الإعاقة بإنشاء مدارس ومراكز للرعاية من أجلهم ومنحهم مساعدات نقدية وعينية. ووفقاً لقانون حماية حقوق الإتييات لعام 2015، "لا يجوز لأي شخص ارتكاب أي عمل فيه قصد أو احتمال تعزيز مشاعر الكراهية والعداء والخلاف بين المجموعات الإثنية". ولا يُسمح لأي شخص بالقيام بعمل أو تصرف أو فعل من أجل التحريض على أي كراهية أو نزاعات أو خلافات أو عداوات بين مواطني ميانمار. ويُعاقب كل من ينتهك هذه الأحكام، أو من يُتهم بانتهاكها مع وجود أدلة قوية على ذلك، بالسجن لمدة أقصاها سنتين، أو بغرامة لا تزيد على 200 000 كيات، أو بالعقوبتين معاً.

68- وفي قطاع التعليم، تُبذل الجهود لتحقيق المساواة في الحصول على التعليم، من المرحلة الابتدائية إلى المستوى الجامعي، وضمان أن يكون الالتحاق بالجامعة على أساس مؤهلات الطلاب، وليس على أساس الجنسية أو الدين أو العرق أو الإعاقة أو المركز الاجتماعي أو نوع الجنس. وقد وُضعت مناهج دراسية جديدة في التعليم الأساسي، على أساس مفهوم الاحترام المتبادل، وفهم الاختلافات والتنوعات، والتحلي بفكر إيجابي وتطلعات للسلام المستدام.

69- وفيما يخص المناطق النائية والحدودية، يُعيّن مدرسون جدد خاصة من بين السكان المحليين. ويُرفع مستوى المدارس الابتدائية ويُعيّن مساعداً للتدريس لمساعدة الطلاب من الإتييات وتعليم اللغات الإثنية. ويقدم التدريب المهني للأطفال في سن المدرسة الذين لم يكملوا تعليمهم الأساسي. ولتحقيق تنمية الموارد البشرية في جميع المجموعات الإثنية، يحصل أطفال الأسر الفقيرة في المجتمعات المحلية الإثنية في المناطق النائية والحدودية على التعليم الأساسي بالمجان في المدارس الإثنية لتدريب الشباب.

70- وفي 1 نيسان/أبريل 2016، أنشئت وزارة الشؤون الإثنية لتحقيق المساواة في الحقوق بين المواطنين من جميع الشعوب الإثنية، والحفاظ على آداب وثقافات الإثنيات، ودعم الوحدة الإثنية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتشجع وزارة الشؤون الإثنية تنمية الحياة الاجتماعية، التي تشمل اللغة والأدب والفنون الجميلة والثقافة والعادات والدين والتراث التاريخي والسلام وحقوق الأعراق القومية، بما يتماشى مع الدستور الوطني. وبالإضافة إلى تعزيز مصالح الشعوب الإثنية في ميانمار، تعكف الحكومة أيضاً على صياغة قواعد لحماية حقوق الشعوب الإثنية وتيسير رفاه جميع الأشخاص المقيمين في البلد.

## طاء- الصحة والتعليم

التوصيات 105-143، 106-143، 107-143، 108-143، 109-143، 110-143، 111-143، 112-143، 113-143، 114-143، 115-143، 116-143، 117-143

71- صاغت وزارة الصحة والرياضة الخطة الوطنية للصحة (2017-2021) وهي بصدد تنفيذها. ولتحقيق التغطية الصحية الشاملة، تهدف الخطة الوطنية للصحة إلى تعزيز نظام الصحة في البلد وتمهيد الطريق لتحقيق التغطية الصحية الشاملة واختيار مسار يكون داعماً للفقراء بشكل صريح. وإن الاستعداد من جانب العرض أمر ضروري لتقديم خدمات الرعاية الصحية الفعالة للمجتمع. ومن أجل تحقيق هذا الاستعداد، صيغت خطط الصحة الشاملة للبلدات وخطط الصحة للولايات/الأقاليم ونُفذت في جميع أنحاء البلد. وقد جُمعت حسابات الصحة الوطنية (2016-2018) ونُشرت النتائج الأولية في 6 آذار/مارس 2020. ولإنشاء نظام التأمين الصحي الوطني، صيغ قانون التأمين الصحي الوطني بالتعاون مع الوزارات ذات الصلة. وفي الفترة من عام 2016 إلى عام 2019، افتتح 21 مستشفى محلياً جديداً، و 71 مركزاً صحياً ريفياً و 92 مركزاً صحياً شبه ريفي في جميع أنحاء البلد. وعلاوة على ذلك، يقدم 42 مستشفى للطب التقليدي و 210 عيادات للطب التقليدي في البلدات خدمات طبية تقليدية للمجتمع.

72- وشكلت اللجنة التوجيهية لتحسين التغذية في حزيران/يونيه 2018 ووُضعت خطة العمل متعددة القطاعات بشأن التغذية للفترة 2018/2019-2022/2023 من أجل الحد من جميع أشكال سوء التغذية لدى الأمهات والأطفال والمراهقات. ويجري أيضاً تنفيذ الخطة الاستراتيجية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للفترة 2017-2021 والبرنامج الوطني لمكافحة السرطان للفترة 2017-2021. وتلقت وحدة تعزيز الصحة، في إدارة الصحة العامة، بوزارة الصحة والرياضة جائزة الدكتور لي - جونغ ووك التذكارية للصحة العامة من منظمة الصحة العالمية، لإنشائها 560 مركزاً من أصل 849 مركزاً صحياً ريفياً، تسمى أيضاً عيادات الأمراض غير المعدية، في المناطق الريفية منذ عام 2018، بهدف إدارة عمليات الكشف عن الأمراض غير المعدية بشكل فعال. والآن في عام 2020، يوجد 316 مركزاً صحياً ريفياً. وتُخصّص العيادات المجتمعية أساساً للسكان الريفيين الذين يشكلون 70 في المائة من سكان ميانمار.

73- ووُضعت كتب الرسائل الصحية الموحدة في عام 2017 وترجمت إلى 55 لغة إثنية؛ ووُضعت مبادئ توجيهية وطريقة تشغيل موحدة خاصة بموظفي الخدمات الصحية الأساسية في شكل تطبيق للهاتف المحمول ووُضعت على المسؤولين الطبيين في البلدات، والموظفين الطبيين في المستشفيات المحلية والخدمات الصحية الأساسية.

74- وفي عام 2018، أُدخلت إصلاحات على اللجنة المركزية للصحة المدرسية. ووُضعت الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة المدرسية (2017-2022) وهي قيد التنفيذ. وعُقدت حلقات دراسية بشأن الصحة الجيدة في ميانمار تحت شعار "الرياضة دواء" في تشرين الأول/أكتوبر 2017. وعقدت الحلقة الدراسية بشأن "التربية البدنية اليوم من أجل غد نشط" في أيار/مايو 2019. وشكّل المجلس الاستشاري لمركز ميانمار الوطني المعني بموضوع "الرياضة دواء" من أجل العمل بمزيد من الفعالية، بالتعاون مع المنظمات الدولية.

75- وفيما يخص الأشخاص المشردين مؤقتاً، تقدّم خدمات الرعاية الصحية من خلال العيادات وكذلك من خلال الأفرقة الصحية المتنقلة والأفرقة المتخصصة. وتوفر هذه الأفرقة خدمات الصحة العامة مثل مراقبة الأمراض المعدية، وبرامج التحصين، وخدمات الرعاية الصحية للأمهات والأطفال دون سن الخامسة، والرعاية الصحية لكبار السن، وإحالة المرضى إلى المستشفيات القريبة، والتثقيف الصحي.

76- وعُدّل القانون المتعلق بالمخدرات والمؤثرات العقلية في شباط/فبراير 2018 لتوفير خدمات رعاية صحية أفضل لمتعاطي المخدرات. ويجري أيضاً إعداد القانون المتعلق بالصحة العقلية لتفادي التمييز ضد الأشخاص المصابين بأمراض عقلية وتقديم خدمات رعاية صحية أفضل. ولتوفير رعاية صحية أفضل في السجون، بدأت الاستعدادات لذلك في عام 2016 وعُقد اجتماع تشاوري مع وزارة الداخلية في تموز/يوليه 2019. وتقدم الرعاية الصحية للمرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا بالتعاون مع المنظمات الصحية المحلية والدولية من قبيل منظمة أطباء بلا حدود، وبرنامج الاتحاد للإمداد بمضادات الفيروسات القهقرية، والبرنامج الوطني لمراقبة المعونة.

77- وتخطط إدارة الخدمات الطبية لتوسيع أجنحة طب الشيخوخة في المستشفيات العامة بهدف تحسين صحة كبار السن. ونظمت دورة تدريبية خاصة بمقدمي الرعاية لكبار السن في آذار/مارس 2019 من أجل تقديم خدمات الرعاية الصحية ذات الأولوية لكبار السن وذوي الإعاقة وموظفي الحكومة المتقاعدين. وتشارك هيئة إدارة الغذاء والدواء، المسؤولة عن سلامة الأغذية والأدوية ومستحضرات التجميل، في صياغة القوانين ذات الصلة. ومنذ عام 2019، تجري عمليات تفتيش متنقلة للأغذية ومستحضرات التجميل في جميع الولايات والأقاليم عن طريق خدمة عربية المختبر المتنقل.

78- ولتوفير خدمات الصحة الإنجابية الجيدة لجميع الحوامل والأمهات، نفذت الخطة الاستراتيجية الخمسية للصحة الإنجابية (2014-2018). ووضعت استراتيجية لوضع حد لوفيات الأمهات التي يمكن الوقاية منها في ميانمار (2017-2021) بهدف خفض وفيات الأمهات من 173 وفاة في كل 100 000 ولادة حية إلى 92 وفاة في كل 100 000 ولادة حية في عام 2030. ويجري أيضاً إعداد خطة تنفيذ تنظيم الأسرة لعام 2020.

79- وزاد الإنفاق الحكومي الإجمالي على قطاع الصحة 15 مرة خلال 10 سنوات، ليلعب 3,67 في المائة من الإنفاق الحكومي، حيث زاد من 76 بليون كيات في السنة المالية 2010-2011 إلى 1,172 تريليون كيات في السنة المالية 2019-2020.

80- وما فتئ تخصيص الميزانية لقطاع الصحة يتزايد عاماً بعد عام في الفترة بين عامي 2015 و2019 من خلال استخدام المخصصات الحكومية والمساعدات الدولية وقروض البنك الدولي. واستخدم 15,63 بليون كيات في أنشطة صحة الأم والصحة الإنجابية، و33,86 بليون كيات في أنشطة تنمية صحة الطفل و18,05 بليون كيات في أنشطة تحسين التغذية. وعلاوة على ذلك، تمول الحكومة 31 في المائة من إجمالي تكلفة اللقاح السنوية ويمول تحالف غافي نسبة 69 في المائة المتبقية.

وتبلغ تكلفة اللقاح السنوية واحد في المائة من إجمالي ميزانية الصحة السنوية. وخلال سنة الميزانية 2019-2020، بلغ تمويل الحكومة 9,8 ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في إجمالي تكلفة اللقاح السنوية (31,9 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة).

81- ووُضعت استراتيجية الموارد البشرية لقطاع الصحة في ميانمار (2018-2021) من أجل تحضير قوة عاملة كافية ومؤهلة ومنتجة في قطاع الصحة، وتوظيفها بفعالية. وافتتحت 22 مدرسة للقبالة في جميع الأقاليم والولايات. وستُفتتح مدرسة جديدة للقبالة في هاكا بولاية تشين. وعشرة في المائة من جميع الطلاب المقبولين في مدارس التمريض والقبالة هم من مناطق يصعب الوصول إليها (بما في ذلك ولاية راخين) ومن مناطق ذات إدارة الذاتية. وحالياً، يدرس 35 طالباً من بينهم 3 طلاب مسلمين من ولاية راخين في جامعات الطب. وعلاوة على ذلك، هناك 89 طالباً و23 طالباً يدرسون للحصول على دبلوم التمريض ودبلوم القبالة على التوالي. ومن المخطط أيضاً افتتاح مدرسة جديدة للتمريض والقبالة في بلدة كياوكيبو، بولاية راخين، في العام الدراسي 2021.

82- ولمساعدة حكومة ميانمار في جهودها الرامية إلى الوقاية من تفشي كوفيد-19 ومكافحته والعلاج منه في ولاية راخين، اعتمدت خطة عمل مشتركة بين ميانمار واللجنة الدولية للصليب الأحمر في 14 أيار/ مايو 2020 من أجل تقديم المساعدة اللازمة لجميع المشردين داخلياً وللمجموعات الضعيفة في ولاية راخين. وفي إطار خطة العمل هذه، وفّرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مواد الوقاية الشخصية، ومرافق غسل الأيدي وتعقيمها، والمعلومات المتعلقة بكوفيد-19، ووسائل التنقيف والاتصال، ونظمت أنشطة لإذكاء الوعي وساعدت في تحسين نظام إحالة المرضى في قطاع الصحة العامة. وتعاون الهيئات المركزية والمحلية المعنية، بما فيها جمعية الصليب الأحمر في ميانمار، بشكل وثيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتنفيذ خطة العمل بفعالية.

83- ويوفّر التعليم بالمجان في جميع مستويات التعليم. وقد افتتحت دورات قصيرة الأمد للحصول على شهادة التدريب المهني تلبّي الاحتياجات المحلية وتستهدف الشباب غير الملتحقين بالمدراس من معسكرات المشردين داخلياً في ولاية كاشين. وتنفّذ حالياً برامج الاعتماد على برامج التعليم الأساسي الجيد بالتعاون مع اليونيسف حتى يتمكن الطلاب من ولاية راخين، بمن فيهم الطلاب من الفئات الضعيفة، من الحصول على تعليم أساسي جيد. وتجري الآن صياغة دليل برنامج الترحيب المدرسي لاستقبال الأطفال من مخيمات المشردين داخلياً، وهناك تحضيرات لفائدة الطلاب المسلمين الذين لا يستطيعون الالتحاق بالجامعة لكي يواصلوا تعليمهم من خلال التعليم عن بعد.

84- ووفقاً للخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم، اتخذت تدابير في قطاع التعليم لتعزيز الفرص والجودة والشمول. فهناك تحرير للسياسات، وتحديث للمدارس، وافتتاح مدارس جديدة كل سنة. وفي العام الدراسي 2018-2019، رُفع ما مجموعه 6 386 مدرسة إلى مستوى أعلى. وفي عام 2015، قُدمت برامج التدريب التقني والمهني في 58 معهداً تقنياً ومدرسة تقنية. وبلغ عدد الطلاب الملتحقين بالكليات والمعاهد والثانويات التقنية الحكومية 17 652 طالباً في عام 2016، و19 676 طالباً في عام 2017، و23 242 طالباً في عام 2018.

85- ويُنفّذ حالياً نظام جديد لرياض الأطفال في سن 3 و4 و5 سنوات لتوفير تعليم جيد وفقاً لقانون التعليم الوطني. ومن أجل نماء الأطفال نماء متكاملًا، وُضع منهج قائم على الألعاب للأطفال فوق سن الخامسة (المرحلة الابتدائية والإعدادية) بالتعاون مع اليونيسف والوكالة اليابانية للتعاون الدولي ومصرف التنمية الآسيوي وشركاء إنمائيين آخرين.

86- واتخذت ترتيبات منهجية لتزويد السجناء بالتدريب المهني والتعليم الرسمي أثناء سجنهم.

87- ووفقاً لقانون حقوق الطفل، طُوّرت المناهج الدراسية، بما في ذلك ما يتعلق بالثقافة والأخلاق والتربية المدنية والمهارات الحياتية والفنون (الموسيقى والرسم) والتربية البدنية وجميع المواد الأساسية، لكي تتماشى مع نهج التعليم الشامل.

## ياء- تدابير الصداقة بين الأديان، وخطاب الكراهية، وحرية التعبير والتجمع السلمي

التوصيات 143-88، 143-89، 143-90، 143-91، 143-92، 143-93، 143-94، 143-95، 143-96، 143-97، 143-98، 143-99، 143-100، 143-101، 144-80، 144-81، 144-83، 144-84

### أنشطة الصداقة بين الأديان

88- يكفل دستور ميانمار لكل مواطن حقوقاً متساوية في حرية الوجدان واعتناق الدين وممارسته بحرية. ووفقاً للإحصاءات الأخيرة لوزارة الشؤون الدينية والثقافية، فإن الوضع الحالي للمباني الدينية لمختلف الأديان في جميع أنحاء البلد هو دير واحد لكل 673 بوذاً، وكنيسة واحدة لكل 443 مسيحياً، ومسجد واحد لكل 493 مسلماً، ومعبد واحد لكل 635 هندوسياً.

89- وبناءً على توصية اللجنة الاستشارية لراخين الداعية إلى تسجيل وحماية المواقع التاريخية والدينية والثقافية لجميع المجتمعات في راخين، بلغ عدد الصروح الدينية التي سمح لمجلس ناي بي تاو وحكومات الأقاليم والولايات ببنائها أو تجديدها في جميع أنحاء البلد، من نيسان/أبريل 2016 إلى شباط/فبراير 2020، 406 مباني دينية للبوذية، و167 للمسيحية، و52 للإسلام، و26 للهندوسية، و3 لديانات أخرى.

90- وتمارس حرية العبادة في السجون حيث يُسمح للمصلين بالعبادة وفقاً لعقيدتهم في الأيام العادية وكذلك في الأيام المقدسة.

91- ومنذ عام 2018، نظمت منظمة الأديان من أجل السلام (ميانمار) برامج تدريبية لتعزيز الوثام بين الأديان ودور النساء والشباب. وعُقدت المشاورة المتعددة الأديان في منطقة آسيا مع ممثلي منظمة الأديان من أجل السلام من 21 دولة آسيوية في الفترة من 5 إلى 7 آذار/مارس 2019 في كنيسة كاتدرائية سانت ماري في يانغون.

92- وأنشئت مجموعة الصداقة بين الأديان (ميانمار) من مجموعة واحدة على المستوى المركزي، و11 مجموعة على مستوى الأقاليم والولايات، و40 مجموعة على مستوى المقاطعات، و221 مجموعة على مستوى البلديات، أي ما مجموعه 173 مجموعة، وذلك لتعزيز حياة اجتماعية سلمية، ومنع النزاعات الدينية، ورعاية ضحايا الخلافات الدينية، وتنفيذ أعمال لإعادة التأهيل، وحماية الهوية الوطنية من خلال خلق الاحترام المتبادل بين الجماعات الدينية المختلفة. ومن أجل تحقيق هدف التنمية الوطنية والتضامن من خلال أنشطة الصداقة بين الأديان، وقعت مجموعة الصداقة بين الأديان (ميانمار) ومنظمة الأديان من أجل السلام (ميانمار) على مذكرة تفاهم بشأن التعاون في 4 شباط/فبراير 2019.

93- وقد تبرع قداسة البابا فرنسيس بمائة ألف دولار من دولارات الولايات المتحدة ووُزِع هذا المبلغ بالتساوي على الأديان المختلفة في ولاية راخين. ولتبادل المعارف بشأن العنف وعواقب الحروب التي تسبب فيها متطرفون دينيون في جميع أنحاء العالم، استضافت منظمة الأديان من أجل السلام (ميانمار) مخيم التشاور الشبابي في كنيسة كاتدرائية سانت ماري في يانغون في الفترة من 18 إلى 20 كانون الأول/ديسمبر 2018. وعلاوة على ذلك، حضر أعضاء مجموعة الصداقة بين الأديان حوارات



وحلقات عمل واجتماعات بين الأديان في الفلبين ونيوزيلندا والصين وكمبوديا واندونيسيا وأستراليا. وأُجريت 257 استشارة مع مجموعة الصداقة بين الأديان في الفترة بين عام 2016 وشباط/فبراير 2020.

### خطاب الكراهية، وحرية التعبير والتجمع

94- وفقاً للمادة 364 من الدستور التي تحظر خطاب الكراهية بشأن القضايا الاجتماعية والدينية، يجري إعداد مشروع قانون الحماية من خطاب الكراهية. وشكّلت اللجنة المركزية الثقافية الوطنية، التي يرأسها النائب الثاني للرئيس، من الوزراء المعنيين من الأقاليم والولايات بغية تشجيع الحفاظ على التراث الثقافي. وأصدر مكتب الرئيس في 20 نيسان/أبريل 2020 توجيهاً بشأن منع التحريض على الكراهية والعنف ومنع انتشار خطاب الكراهية. ومنذ ذلك الحين، أجرت جميع المؤسسات والوكالات الحكومية أنشطة توعوية بشأن خطاب الكراهية. وكمتابعة لتنفيذ هذا التوجيه، تتعاون الحكومة حالياً مع اليونسكو بالاستناد إلى مقترحها المتعلق بإذكاء الوعي والتدريب لبناء القدرات فيما يخص منع خطاب الكراهية. وهذا التدريب مخصص للمسؤولين الحكوميين من مختلف الوزارات والإدارات على مستوى الاتحاد والولايات/الأقاليم.

95- وفي شباط/فبراير 2020، عُقدت حلقة عمل بشأن تعزيز دور المرأة في التماسك الاجتماعي، في ولاية راخين في يانغون، وتولى تنظيمها مركز التنوع والوثام الوطني والمركز الوطني للمصالحة والسلام. ونُظمت حملات لمناهضة خطاب الكراهية في 17 بلدة بولاية راخين في آذار/مارس 2020. وعقدت حلقة عمل لاستعراض أنشطة مناهضة خطاب الكراهية في ولاية راخين في تموز/يوليه 2020 وحضرتها 138 امرأة من 17 بلدة، مثلن مجتمعات متنوعة، وقيّمت هذه الأنشطة.

96- ويمنح قانون الصحافة لعام 2014 للعاملين في وسائل الإعلام الحق في جمع المعلومات والدخول إلى مباني بعض المكاتب والإدارات والمنظمات وفقاً للوائح المعمول بها. ومنذ نيسان/أبريل 2013، سُمح بنشر الصحف الخاصة. وتُبث الأخبار الإقليمية من ولايات مختلفة بإحدى عشرة لغة إثنية يومياً على شاشة التلفزيون. ويحق للإعلاميين جمع الأخبار في المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة أو التي تحدث فيها اضطرابات وأعمال شغب ومظاهرات عامة. وأثناء جمع الأخبار، وفقاً للشروط والأحكام التي تحددها الجهة المسؤولة ذات الصلة، يجب عدم إخضاعهم للاعتقال والاحتجاز، ولا يجوز لأي جهاز أمني مصادرة أو إتلاف الأدوات المتعلقة بالحصول على الأخبار. ويحق لهم طلب حماية الأجهزة الأمنية. وتجري وزارة الإعلام مشاورات مع مجلس ميانمار لوسائل الإعلام الإخبارية من أجل تعديل قانون واجبات ومسؤوليات الإعلاميين.

97- وفيما يتعلق بحماية أولئك الذين يعتقدون بتجمعات سلمية أو مسيرات سلمية، تتخذ الشرطة تدابير الحماية والوقاية اللازمة من أجل منع الاضطراب أو الإزعاج أو الاعتداء أو الإكراه أو العرقلة، ومن أجل حماية هؤلاء الأشخاص من الخطر وفقاً للمادة 13 من قانون التجمع السلمي والمسيرات السلمية لعام 2016.

98- وتتعاون وزارة الإعلام أيضاً مع مجلس وسائل الإعلام الإخبارية واليونسكو وصندوق النقد الدولي ووسائل الإعلام الإخبارية والمنظمات الصحفية المحلية، مثل رابطة الصحفيين في ميانمار واتحاد الصحفيين في ميانمار وشبكة الصحفيين في ميانمار. وقد عقد مجلس ميانمار لوسائل الإعلام الإخبارية ثلاث حلقات عمل على مستوى الاتحاد، و12 حلقة عمل على مستوى الأقاليم والولايات.

99- ووفقاً لقانون الانتخابات الاتحادي، أجرت لجنة انتخابات الاتحاد انتخاباً فرعياً يخص 19 دائرة انتخابية شاغرة في 1 نيسان/أبريل 2017 وانتخاباً فرعياً يخص 19 دائرة انتخابية شاغرة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

100- وتلتزم لجنة انتخابات الاتحاد بإجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام 2020. وقد حددت هذه اللجنة خمسة معايير للانتخابات التي يجب أن تكون حرة وفقاً للقانون، ونزيهة وفقاً للقانون، وشفافة، وموثوقاً بها. ويجب أن تعكس نتائج الانتخابات إرادة الناخبين. ولمعالجة قضايا الانتخابات، تتعاون لجنة انتخابات الاتحاد مع المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، والمنظمة الدولية للإبلاغ عن مسار الديمقراطية، والمعهد الدنماركي للأحزاب والديمقراطية، والمؤسسة الدولية للنظام الانتخابي، والمعهد الهولندي للديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب، ومنظمة فنلندا من أجل الديمقراطية، ومركز كارتر، والشبكة الآسيوية للانتخابات الحرة، ومنظمات المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، تشاورت اللجنة مع سفراء من 18 سفارة أجنبية معتمدة لدى ميانمار وممثلين قطريين بشأن مساعدتهم فيما يتعلق بالانتخابات العامة لعام 2020 بما في ذلك مشاركة وتعاون المرأة في مجال السياسة.

## كاف- المواطنة، والمشردون داخلياً، والاتجار بالبشر

### التوصيات 119-143، 120-143، 121-143، 122-143، 143-74، 144-75

101- تعهدت الإدارة الوطنية للتسجيل والمواطنة التابعة لوزارة العمل والهجرة والسكان بضمان الوضع القانوني للمقيمين في ميانمار وفقاً لقانون تسجيل المقيمين في ميانمار لعام 1949 وقانون الجنسية في ميانمار لعام 1982. وفي الفترة من عام 2016 إلى آب/أغسطس 2020، أصدرت بطاقات المواطنة الخاصة بالبالغين من العمر 10 سنوات و18 سنة لصالح 112 114 شخصاً في ولاية راخين. وأصدرت بطاقات التحقق الوطنية لصالح 482 80 شخصاً سَلِّموا شهادات هويتهم المؤقتة. وتجري عملية التحقق الوطنية في جميع بلدات ولاية راخين، وقد منحت الهيئة المركزية 569 شخصاً وضع المواطن ومنحت 3 574 شخصاً وضع مواطن متجنس في الفترة بين نيسان/أبريل 2016 وآب/أغسطس 2020.

102- وأصدرت 19 946 بطاقة من بطاقات التحقق الوطنية في بلدات سيتوي، وراثيداونغ، وباوكتاو، ومراوك يو، وكياوكتاو، وميبون، وكياوكتاو، ومينيبيا، ومونغداو، وبوثيداونغ، وثاندوي، ورامري، وأن في ولاية راخين. وبلغ إجمالي عدد بطاقات المواطنة التي أُصدرت في ولاية راخين 10 705 بطاقات. ولتعزيز السلام والاستقرار في ولاية راخين، أنشئت اللجنة المركزية لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في ولاية راخين برئاسة مستشار الدولة في 30 أيار/مايو 2016. وأنشئت أيضاً مؤسسة الاتحاد للمساعدة الإنسانية وإعادة التوطين والتنمية في ولاية راخين في تشرين الأول/أكتوبر 2017.

103- ووقعت ميانمار على اتفاق مع بنغلاديش بشأن عودة النازحين من ولاية راخين، في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2017. ووفقاً للاتفاق، يمكن للنازحين العودة طوعاً وبأمان إلى أماكن إقامتهم الأصلية أو إلى المكان الأقرب إليها الذي يختارونه ويكون آمناً ومأموناً. وتعتمد عملية التحقق لأغراض العودة على إجراءات بسيطة تستند إلى دليل على الإقامة السابقة في ولاية راخين.

104- وفي 19 كانون الأول/ديسمبر 2017، وقعت ميانمار وبنغلاديش على اختصاصات الفريق العامل المشترك المعني بإعادة سكان ميانمار النازحين من بنغلاديش. وفي 16 كانون الثاني/يناير 2018، وقع البلدان على الترتيب المادي لإعادة سكان ميانمار النازحين من بنغلاديش بموجب اتفاق عودة النازحين من ولاية راخين. ووفقاً للاتفاق، يتعين على بنغلاديش أن تقدم قائمة بأسماء الأشخاص النازحين الذين غادروا راخين إلى بنغلاديش بعد هجمات 9 تشرين الأول/أكتوبر 2016 و25 آب/أغسطس 2017

وأن تقدم معلومات عنهم. ويجب أن يستكمل القائمة العائدون المحتملون من خلال ملء الاستمارات المتفق عليها. ويتعين على ميانمار تقديم المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك خطط إعادة التوطين، وتوفير المساعدة لكسب العيش، وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، والترتيبات الآمنة. وقد تحققت ميانمار من القوائم الواردة من بنغلاديش وأرسلت نتائج عملية التحقق إلى بنغلاديش من أجل تنفيذ عملية الإعادة إلى الوطن.

105- وجرى التوقيع على مذكرة تفاهم بين ميانمار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في 6 حزيران/يونيه 2018. وبموجب مذكرة التفاهم هذه، سيدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين جهود حكومة ميانمار من أجل العودة الآمنة والكرامة والطوعية للنازحين وإعادة توطينهم.

106- وتساعد الحكومة أيضاً الأشخاص المشردين داخلياً الذين يعيشون في مخيمات المشردين داخلياً في ولاية راخين، وولاية كاشين، وولاية كاين، وولاية شان، بما يتماشى مع المعايير الإنسانية. وفي هذا الصدد، هناك تعاون بين الوزارات المعنية وحكومات الأقاليم والولايات وجميع المنظمات. ويوجد 17 مخيماً للمشردين داخلياً في ولاية راخين، وقد قُدمت للمقيمين فيها المساعدة الإنسانية من حكومة الولاية، وإدارة الكوارث، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة الدولية للإغاثة. ومن أجل نقل المشردين داخلياً إلى أماكن آمنة ومأمونة، وُضعت خطط في بلدة سيتوي وبلدة باوكتاو وبلدة كياوكيو في ولاية راخين.

107- وهناك 84 مخيماً للمشردين داخلياً في ولاية كاشين وتُقدّم للمقيمين فيها المساعدة الإنسانية من حكومة الولاية، وإدارة الكوارث، وجمعية الصليب الأحمر في ميانمار، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، ومتبرعين. ويعود بعض المشردين داخلياً إلى مواطنهم الأصلية وفقاً لرغبتهم وتسرع حكومة الولاية إجراءات عودتهم. وفي 19 آب/أغسطس 2020، كان هناك 23 مخيماً للمشردين داخلياً في ولاية شان، وقد قُدمت للمقيمين فيها المساعدة الإنسانية من حكومة الولاية، وإدارة الكوارث، وجمعية الهلال الأحمر الماليزية، وبرنامج الأغذية العالمي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمات أخرى من المجتمع المدني. ويوجد مخيمان للمشردين داخلياً في ولاية كاين، بمنطقة ميننج جي نغو، وقد قُدمت للمقيمين فيهما المساعدة الإنسانية من حكومة الولاية، وإدارة الكوارث، وإدارة الرعاية الاجتماعية، ومتبرعين. وتهدف التدريبات المهنية المقدمة للمشردين داخلياً إلى المساواة بين الجنسين وتعزيز فرص العمل.

108- وقدمت حركة الصليب الأحمر المساعدة الإنسانية، بما يشمل الغذاء، ودعم الهياكل الأساسية، والبذور، والدعم النقدي فضلاً عن برامج النقد مقابل العمل، إلى جميع المجتمعات المحلية المقيمة في بلدي مونغداو وبوتيتونغ. وفيما يتعلق بخدمات التعليم، أنشئت اليونيسيف مدارس مؤقتة لفائدة 472 26 طفلاً من مخيمات المشردين داخلياً في ولايتي راخين وكاشين. وقُدمت تسهيلات لفائدة 500 طفل غير ملتحقين بالمدارس لتمكينهم من حضور فصول غير رسمية من المستوى الأول، ولفائدة 551 طفلاً لحضور فصول المستوى الثاني. وعُيّن ما مجموعه 497 مدرساً متطوعاً في مخيمات المشردين داخلياً ومدارس التعليم الأساسي في ولاية راخين. وفي بلدة مونغداو، شُيِّدت مبانٍ مدرسية جديدة ومسكن للموظفين ونُفذت المهام ذات الصلة تحت إشراف حكومة ولاية راخين. ويدرس في هذه المدارس أطفال من مخيمات المشردين داخلياً. وفي مركز هلا بھو خاونغ لاستقبال المشردين داخلياً، قُدمت المعدات التعليمية اللازمة للطلاب. وأنشأت أيضاً مؤسسة الاتحاد للمساعدة الإنسانية وإعادة التوطين والتنمية ملعباً وثلاثة مبانٍ مدرسية.

109- واعتمدت الحكومة الخطة الاستراتيجية الوطنية لإعادة توطين المشردين داخلياً وإغلاق مخيمات المشردين داخلياً تماشياً مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التشريد الداخلي. وتقدم هذه الاستراتيجية إطاراً لإغلاق مخيمات المشردين داخلياً وإعادة تأهيل المشردين داخلياً وإيجاد حل من شأنه إنهاء التشريد. وشكّلت لجنة على المستوى الوطني في 25 شباط/فبراير 2020 لتنفيذ هذه الاستراتيجية في جميع أنحاء البلد.

### مكافحة الاتجار بالبشر

110- تعتبر ميانمار مكافحة الاتجار بالأشخاص قضية وطنية وتنفذ أنشطة لمكافحة الاتجار بموجب القوانين القائمة. وقد أصبحت ميانمار طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها، بما في ذلك بروتوكول مكافحة الاتجار بالأشخاص. وعلاوة على ذلك، فإن ميانمار عضو أيضاً في اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.

111- وتماشياً مع المعايير والممارسات الدولية، تعكف ميانمار على صياغة قانون جديد ليحل محل قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص الحالي. واعتمدت ميانمار خطة العمل الخمسية الثالثة (2017-2021) للتعاون والوقاية والمقاضاة والحماية، وهي بصدد تنفيذها. وأنشأت شعبة مكافحة الاتجار بالأشخاص التابعة لقوات شرطة ميانمار 3 أقسام فرعية و20 فرقة عمل و60 فصيلة و3 وحدات لحماية الأطفال و9 فصائل من أجل تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والجو والبحر. وفي الفترة بين عامي 2017 و2019، جرت تحقيقات في 670 قضية اتجار بالأشخاص واتخذت إجراءات ضد 1129 جانياً وكان عدد الضحايا 864 شخصاً.

112- وتُعقد اجتماعات مرتين في السنة بين قوات شرطة ميانمار والشرطة الملكية التايلندية وبين قوات شرطة ميانمار وإدارة التحقيقات الخاصة في تايلند بشأن التعاون لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وأنشئت مكاتب التعاون الحدودي بين ميانمار وتايلند لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وأنشأت ميانمار أيضاً مكاتب اتصال على الحدود بين ميانمار والصين للتعاون في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، وتُعقد ميانمار اجتماعات مع الصين مرة في السنة للتعاون في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص.

## لام- وقف إطلاق النار والمصالحة الوطنية

التوصيات 143-16، 143-17، 143-28، 144-29

### عملية السلام

113- تشكل عملية السلام إحدى أولويات الحكومة الحالية. وقد أنشئ مركز السلام والمصالحة الوطنية برئاسة مستشار الدولة في 11 تموز/يوليه 2016. ويشكل إنشاء هذا المركز الخطوة الأولى نحو المصالحة الوطنية والسلام. وأنشئت كذلك لجنة السلام في 11 تموز/يوليه 2016 ليس فقط لتنفيذ السياسات التي وضعها مركز السلام والمصالحة الوطنية بل أيضاً للتفاوض بشأن السلام مع المنظمات الإثنية المسلحة.

114- وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر 2015، وقعت الحكومة وثمانى منظمات إثنية مسلحة على اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. ووافق عليه البرلمان على هذا الاتفاق في 8 كانون الأول/ديسمبر 2015. ووقع حزب ولاية مون الجديد واتحاد لاهو الديمقراطي أيضاً على اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني في 13 شباط/فبراير 2018.

115- وتشارك في الحوار السياسي اللجنة المشتركة المعنية بالحوار بشأن تحقيق السلام في الاتحاد، التي شكّلت وفقاً لأحكام اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. وتمثل سياسة الحكومة في فتح الحوار أمام جميع أصحاب المصلحة المعنيين ليتسنى إشراكهم في جميع مستويات عملية السلام. ويرأس مستشار الدولة اللجنة المشتركة المعنية بالحوار بشأن تحقيق السلام التي تتألف من 48 عضواً (16 ممثلاً من مجموعة "الحكومة - البرلمان - تاتماداو"، و16 ممثلاً عن مجموعة المنظمات الإثنية المسلحة، و16 ممثلاً من مجموعة الأحزاب السياسية). ووفقاً للمبادئ التوجيهية الأساسية، والاختصاصات، ومواضيع المناقشة في الحوارات السياسية، التي وضعت بتوجيه من اللجنة المشتركة المعنية بالحوار بشأن تحقيق السلام، عقدت بنجاح أربعة اجتماعات للحوارات السياسية الوطنية ذات التوجه الإثني، وثلاثة اجتماعات للحوارات السياسية الوطنية على مستوى الأقاليم، فضلاً عن اجتماعين لمنتدى الحوارات السياسية الوطنية لمنظمات المجتمع المدني.

116- ويتضمن اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني 55 حكماً عسكرياً متعلقاً بصورة مباشرة بوقف إطلاق النار. ولتفعيل هذه الأحكام بشكل فعال، أنشئت اللجنة المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار مع تاتماداو والمنظمات الإثنية المسلحة وممثلين مدنيين جديرين بالثقة والاحترام. وعقدت اللجنة المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار على مستوى الاتحاد اجتماعها الأول في الفترة من 29 إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2015 في يانغون. وتمت الموافقة على اختصاصات هذه اللجنة ومدونة قواعد السلوك العسكرية في اجتماع تنسيق التنفيذ المشترك.

117- وعُقد مؤتمر السلام للاتحاد - مؤتمر بانغلونج للقرن الحادي والعشرين (الدورة الأولى) في الفترة من 31 آب/أغسطس إلى 3 أيلول/سبتمبر 2016 في ناي بي تاو بهدف تسوية القضايا السياسية التي استمرت 70 سنة بسبل سياسية سلمية، وخلق منبر سياسي يمكن للمجموعات الإثنية التعبير فيه عن آرائها بحرية وصراحة. وعُقد مؤتمر السلام للاتحاد - مؤتمر بانغلونج للقرن الحادي والعشرين (الدورة الثانية) في الفترة من 24 إلى 29 أيار/مايو 2017 في ناي بي تاو. وعُقد أيضاً مؤتمر السلام للاتحاد - مؤتمر بانغلونج للقرن الحادي والعشرين (الدورة الثالثة) في الفترة من 11 إلى 16 تموز/يوليه 2018. ونوقشت خلال المؤتمر مواضيع مختارة في جلسات قطاعية وجماعية. وعُقدت الدورة الرابعة لمؤتمر السلام للاتحاد في الفترة من 19 إلى 21 آب/أغسطس 2020. وأصبحت قرارات واتفاقيات المؤتمر هي الجزء الثالث من اتفاق الاتحاد.

118- ولتنمية مناطق الإثنيات وتنسيق الاستخدام الفعال لصندوق السلام، شكّلت هيئة التنسيق المشتركة لتمويل عملية السلام. ويرأس هذه الهيئة مستشار الدولة وتتألف من ممثلين عن الحكومة والمنظمات الإثنية المسلحة الموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار والمنظمات الإثنية المسلحة غير الموقعة عليه. وأنشئ صندوق السلام بترعا من المنظمات الدولية واستخدم في أربعة قطاعات ذات أولوية وهي: وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، وعقد المفاوضات والحوارات، والتنمية الداعمة للسلام، وعملية السلام التي يضطلع بها المركز الوطني للمصالحة والسلام. وتُلبي الاحتياجات الأساسية (الغذاء والمأوى والملابس) للمجموعات الإثنية في المناطق المتأثرة بالنزاع من ميزانية الاتحاد وصندوق المركز الوطني للمصالحة والسلام وتبرعات المانحين المحليين والدوليين.

119- وتسعى الحكومة جاهدة إلى تحقيق سلام دائم ومستدام باتباع مسار اتفاق وفق إطلاق النار على الصعيد الوطني، وذلك من خلال إجراء مناقشات غير رسمية وأخرى رسمية مع المنظمات الإثنية المسلحة غير الموقعة على الاتفاق من أجل بناء الثقة المتبادلة والعمل معاً تحت مظلة الاتفاق.

## رابعاً - أنشطة أخرى

120- من أجل تعزيز عملية السلام، علقت تاتماداو من جانب واحد جميع الأنشطة العسكرية من 21 كانون الأول/ديسمبر إلى 30 نيسان/أبريل 2019 للمرة الأولى، ومن 30 نيسان/أبريل إلى 30 حزيران/يونيه 2019 للمرة الثانية، ومن 30 حزيران/يونيه إلى 30 آب/أغسطس 2019 للمرة الثالثة، ومن 30 آب/أغسطس 2019 إلى 21 أيلول/سبتمبر 2019 للمرة الرابعة، ومن 10 أيار/مايو إلى 31 آب/أغسطس 2020 للمرة الخامسة، ومن 1 أيلول/سبتمبر 2019 إلى 30 أيلول/سبتمبر 2020 للمرة السادسة على التوالي.

121- وتعمل مراكز آلية الشكاوى الخاصة بشكاوى العمال في ناي بي تاو ويانغون من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة على مدار 24 ساعة. وفي الفترة بين عامي 2013 و2018، تلقت الآلية 190 قضية وحلتها في الوقت المناسب. وأنشأت ميانمار آليات الشكاوى التالية لصالح الشعب: لجنة الشكاوى والالتماسات في بيبثو هلوتاو، وإدارة الشكاوى الخاصة بأنشطة المخدرات والتابعة لمكتب الرئيس، واللجنة المعنية بفحص شكاوى الفساد والتابعة للجنة مكافحة الفساد. وأنشئت أيضاً آليات لتقديم الشكاوى إلى الوزارات وإلى هيئة الاتحاد لتنسيق مراكز سيادة القانون وشؤون قطاع العدالة.

122- ومكافحة جائحة كوفيد-19، أنشئت اللجنة المركزية على المستوى الوطني للوقاية من كوفيد-19 ومكافحته والعلاج منه، برئاسة مستشار الدولة. وتضطلع اللجنة بأنشطتها على الصعيد الوطني باتباع نهج محوره الإنسان. وأنشأت الحكومة صندوق التعافي من كوفيد-19 بمبلغ قدره 100 بليون كيات من أجل تمويل قروض منخفضة الفائدة تُمنح للقطاعات الاقتصادية لتخفيف معاناتها من الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وللاستجابة لأي حالة طارئة لكوفيد-19 عند الضرورة، تماشياً مع سياسة الحكومة، شُكل فريق المتطوعين الوطني الرائد، بقيادة مستشار الدولة، في 25 نيسان/أبريل 2020. ويهدف هذا الفريق إلى تمكين المتطوعين من المشاركة بشكل منهجي في مكافحة كوفيد-19.

123- وللحد من المضاعف التي يتحملها المواطنون والأسر المعيشية، اتخذت الحكومة سلسلة من التدابير، منها توفير المواد الغذائية وإعفاء كل أسرة معيشة من رسوم الكهرباء الشهرية. وتوفر الحكومة 40 في المائة من رسوم الضمان الاجتماعي للعمال المؤمن عليهم الذين سُجلوا للحصول على إعانات الضمان الاجتماعي من المصانع والورش المغلقة مؤقتاً لمكافحة جائحة كوفيد-19. وأطلقت الحكومة خطة الإغاثة الاقتصادية في سياق كوفيد-19 في 27 نيسان/أبريل 2020؛ وتتمثل أهداف هذه الخطة في توفير الدعم المالي والتحفيز النقدي للتقليل من الصعوبات الاقتصادية، وتحسين القطاعات الاقتصادية، ومساعدة الضعفاء من العمال والأسر، وتحسين أنظمة الرعاية الصحية.

## خامساً - الاستنتاجات

124- تسعى الحكومة المنتخبة ديمقراطياً إلى نشأة اتحاد ديمقراطي فيدرالي في ميانمار من خلال وضع قواعد ومعايير ديمقراطية، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون والعدالة تحقيقاً للسلام المستدام. وتحقق الحكومة نتائج إيجابية على الرغم من التحديات الشديدة التي تواجهها. وقد كانت هناك تصورات أجنبية ومحلية مختلفة بشأن التقدم المحرز في التحول الديمقراطي في ميانمار. ومن علامات هذا التقدم البارزة حرية التعبير، وحرية الصحافة، وانتشار الهواتف المحمولة، والوصول إلى الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي القوية. وإن تحقيق التوازن بين الحقوق والمسؤوليات وبين الأمن والحرية أمر ضروري

في ميانمار، كما هو في أي مكان آخر. ويمكن رفع الشكاوى، شخصياً أو كتابياً، بشأن أي انتهاكات لحقوق الإنسان يرتكبها أفراد عسكريون إلى القائد المعني دون أي قيود. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن إرسال الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان إلى مكتب الرئيس، ولجان البرلمان، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومن خلال وسائل الإعلام. وكل من يثبت ارتكابه انتهاكات لحقوق الإنسان يُدان وفقاً للقوانين ذات الصلة. ولا تزال الحكومة تواجه تحديات هائلة، لكنها مصممة على الوفاء بوعودها فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع من خلال التزامها بتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

---